

● أخبار قصيرة

**كوريا الشمالية تطلق صواريخ باليستية؛ وسيول تتحرك**

أعلنت كوريا الجنوبية، الاثنين، رصد إطلاق كوريا الشمالية عدة صواريخ باليستية باتجاه بحر اليابان، فيما عقد مجلس الأمن القومي في سيول اجتماعاً طارئاً للبحث التطورات.

وقالت هيئة الأركان المشتركة الكورية الجنوبية إن الجيش عزز المراقبة واليقظة تحسباً لإطلاق صواريخ إضافية. من جانبها، أفادت وزارة الدفاع اليابانية برصد صاروخين باليستيين على الأقل، سقطا خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. واعتبرت سيول أن عمليات الإطلاق المتكررة تنتهك قرارات مجلس الأمن الدولي، التي تطالب بيونغ يانغ بوقف أنشطتها الصاروخية. وبأنّ التطور يعد سلسلة اختبارات عسكرية أجرتها الكوريتان، شملت اختبار كوريا الشمالية صاروخاً فرط صوتي، وإجراء سيول اختباراً لسلاح مماثل طوره محلياً.

**تأييد ماكرون يهبط إلى ١٥ ٪ في تراجع قياسي**

سجل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تراجعاً غير مسبوق في شعبيته، بعدما هبطت نسبة تأييده إلى ١٥ ٪، في مؤشر على اتساع الاستياء من أدائه، وفق استطلاع أجرته شركة «إيبسوس» بالتعاون مع كلية «سي إي إس آي» للهندسة. وأظهر الاستطلاع أن ٨٢ ٪ من المشاركين غير راضين عن أداء ماكرون، بعدما تراجعت شعبيته من ١٦ ٪ في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦. ولم يقتصر التراجع على الرئاسة، إذ بلغت نسبة تأييد رئيس الوزراء سيستيان ليكورو ٢٢ ٪، مقابل ٦٩ ٪ أعربوا عن عدم رضاهم عن أدائه. في المقابل، يتقدم جوردان بارديلا ومارين لوبان في استطلاعات المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٧، بنسبة ٢٣ ٪ و٢٢ ٪ على التوالي، فيما حل رئيس الوزراء السابق إدوار فيليب ثالثاً بنسبة ٢٠ ٪. وتعرّض هذه الأرقام مؤشرات تراجع الثقة بالقيادة الفرنسية الحالية، في وقت تتجه فيه الأنظار إلى الاستحقاق الرئاسي المقبل.

حكم قضائي يوقف**حملة مؤيدة لترامب****بـ ٢٠ مليون دولار**

أمرت قاضية فيدرالية أميركية بوقف حملة إعلانية مؤيدة لدونالد ترامب، بقيمة ٢٠ مليون دولار، ممولّة من المال العام، بعد بثها تلفزيونياً لمدة أسبوعين. وأصدرت القاضية جينيفر روشون، من المحكمة الجزئية في مناهاتن، أمراً يلزم وزارة الأمن الداخلي بالغاء ما تبقى من الصفقة الإعلانية، بما يشمل الإعلانات المقررة مساء الأحد. كما منعت البيت الأبيض والوكالات التابعة لإدارة ترامب من استئناف الحملة أو استخدام الأموال المخصصة للوزارة لإنتاج الإعلانات أو نشرها وبثها. وألزمت القاضية الإدارة بإبلاغ شركة «إل إم دي ميديا»، الممنفذة للمصفقة، بضرورة الامتنال الفوري للحكم القضائي.

**من تداعيات الحرب إلى اتساع الاعتراض****بعد ثلاث سنوات من العدوان على غزة.. تآكل صورة الاحتلال واتساع عزلته دولياً**

المتعلق بهذا الاستثناء، معتبراً أن تقدير تداعياته الأمنية والدفاعية يدخل ضمن صلاحيات السلطة التنفيذية. وبقيت هذه الاستثناءات، ولا سيما المتعلقة بمكونات طائرات «إف-٣٥»، في صلب انتقادات الحركات المتضامنة مع فلسطين، التي تطالب بحظر كامل لصدارات السلاح البريطانية إلى كيان الاحتلال.

انقسام الحكومات الأوروبية وحدود الاستجابة

على الرغم من اتساع الاحتجاجات وتعدد أشكال الضغط، لا يزال الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبة في تبني سياسة موحدة تجاه كيان الاحتلال. فقد دفعت إسبانيا وأيرلندا باتجاه مواقف أكثر انتقاداً ومراجعة للعلاقات معه، بينما أبدت ألمانيا والنمسا تحفظات أكبر إزاء فرض عقوبات واسعة. وتعكس هذه التباينات اختلاف الحسابات الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن التوجهات السياسية الداخلية والتقديرات المتعلقة بالعلاقات الإقليمية والدولية. ختاماً، لا يُقاس أثر الحراك بحجم المظاهرات والحملات وحده، بل بقدرة على التأثير في القرارات. وبظل التحدي في ترجمة المطالب إلى خطوات ملموسة تشمل حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، ومراجعة العلاقات والصفقات وفق القانون الدولي، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات.

بعد ثلاث سنوات**من حرب الإبادة****الصهيونية على غزة.****اتسعت الاحتجاجات****والمقاطعات****الشعبية في أوروبا.****واتسعت الفجوة بين****الغضب الشعبي****والقرار السياسي****المقاطعة الاقتصادية والتعاون العسكري**

تدعو حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات إلى مراجعة التعاملات مع الشركات العاملة في المستوطنات أو التي يُشتبه في مساهمتها في انتهاكات حقوق الفلسطينيين. وتستهدف هذه الحملات الضغط الاقتصادي عبر مراجعة الاستثمارات والعقود والمشتريات، لكن أثرها يختلف باختلاف الشركة والدولة وطبيعة العلاقة التجارية. أما التعاون العسكري، فيُمثل ملفاً أكثر حساسية لارتباطه بالأمن القومي وسلاسل التوريد العابرة للحدود. ففي فرنسا، شهدت تحركات نقابية اعتراضاً على شحنة من المعدات العسكرية قبل إنهابا، موجّهة إلى شركة «البيت سيسمز» الصهيونية. وأثارت القضية جدلاً بشأن نقل المعدات ذات الاستخدام العسكري، وسط مطالبات بمنع وصولها إلى الشركات الصهيونية. وتعكس القضية الجدل بشأن نقل المعدات العسكرية، من دون أن تثبت وجود حظر أوروبي شامل على تصدير السلاح إلى كيان الاحتلال.

وكانت الحكومة البريطانية قد علّقت في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤ نحو ٣٠ رخصة من أصل ٣٥٠ لتصدير معدات عسكرية إلى كيان الاحتلال، بعد مراجعة قانونية، لكنها استأنّت مكونات طائرات «إف-٣٥» المصنّعة ضمن برنامج دولي. وفي يونيو/حزيران ٢٠٢٥، رفضت المحكمة العليا في إنجلترا وويلز الطعن القانوني في قرار الحكومة

انتشارها، إلى جانب تداول معلومات مضلّة أو غير موثقة، تساؤلات بشأن حرية التعبير وحيادية المنصات. لكن تحويل التفاعل الرقمي إلى ضغط سياسي وقانوني مستدام لا يزال تحدياً قائماً.

المقاطعة الثقافية والفنية والرياضية

امتد الاعتراض إلى المهرجانات الفنية والفعاليات الموسيقية والبطولات الرياضية، حيث واجهت مشاركة كيان الاحتلال في مناسبات دولية دعوات للاعتراض والمقاطعة. ففي مسابقة الأغنية الأوروبية عام ٢٠٢٦، انسحبت هيئات البث العامة في إسبانيا وأيرلندا وسلوفينيا وأيسلندا وهولندا احتجاجاً على استمرار مشاركة كيان الاحتلال، فيما اختارت بعض القنوات عرض برامج بديلة بدلاً من بث المسابقة. وفي المجال الفني، شهد مهرجان غلاستونبري البريطاني عام ٢٠٢٤ مواقف داعمة للفلسطينيين، إذ عبّر فنانون عن تضامنهم مع غزة خلال العروض، كما شاركت المغنية الفلسطينية إليانا في فقرة غنائية مع فرقة كولديلاي. أما رياضياً، فقد شهدت سباقات الدراجات في إسبانيا احتجاجات مؤيدة لفلسطين، تخللتها تعطيلات ومطالبات بمقاطعة الفرق الصهيونية. كما تصاعدت الدعوات إلى تعليق مشاركة كيان الاحتلال في البطولات الدولية لكرة القدم، من دون أن تتخذ الهيئات الكروية الدولية قراراً عاجلاً باستبعادها.

الجامعات والنقابات والمؤسسات المهنية

شهدت جامعات أوروبية احتجاجات طلابية ومطالبات بمراجعة اتفاقيات التعاون الأكاديمي والبحثي مع مؤسسات صهيونية، خصوصاً الشركات التي يرى المحتجون أنها قد ترتبط بالاحتلال أو بالصناعات العسكرية. وتركزت مطالبهم على كشف مصادر التمويل والاستثمارات والعقود، ومراجعة أوجه التعاون التي يعتبرونها موضع إشكال أخلاقي أو حقوقي، إلى جانب حماية حق الطلاب في التعبير عن مواقفهم. وفي المقابل، بقيت حماية حرية التعبير ومنع التمييز وخطاب الكراهية من أبرز التحديات أمام الجامعات. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦، أعلنت كلية للصيدلة الملكية في بريطانيا (Royal College of Pharmacy) إنهاء رعاية شركة «تيفا» الصهيونية للأدوية ومشاركتها في مؤتمرها السنوي، عقب مراجعة داخلية وضغوط من ناشطين مؤيدين للفلسطينيين. وجاء القرار بعد خطوة مماثلة اتخذتها كلية التمريض الملكية. وأوصحت الكلية الصيدلانية أن أنشطة الشركة أثارت مخاوف بشأن توافقها مع قيم المؤسسة، بينما أعربت «تيفا» عن خيبة أملها من القرار، معتبرة أن الرعاية الصحية ينبغي ألا تخضع للتسييس.

القمع يختبر استراتيجيه مودي للبقاء**في السلطة وسط تصاعد الاحتجاجات**

سجلات النابخين، التي يُقال إنها أسفرت عن حذف أكثر من ١٣٠ مليون اسم، وسط مخاوف من حرمان مواطنين من حق التصويت. وتضع الأزمة مودي أمام خيارات صعبة؛ فمواصلة القمع قد توسع الاحتجاجات، بينما قد تُفسر التنازلات باعتبارها تراجعاً أمام الضغوط.



تواجه حكومة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ضغوطاً سياسية متزايدة، مع اتساع الاحتجاجات الشعبية على خلفية اتهامات بالتلاعب بالانتخابات ومخالفات في سجلات النابخين، بما يكشف حدود استراتيجيه الحكومة لتعزيز قبضتها على السلطة.

ووفقاً لتحليل نشرته صحيفة نيويورك تايمز، اعتمد مودي على إضعاف المعارضة وتشويه صورتها، إلى جانب استخدام الضغوط القانونية والإدارية والأمنية ضد المعارضين والنشطاء ووسائل الإعلام المستقلة. ورغم استخدام الشرطة القوة واعتقال متظاهرين في نيودلهي، استمرت التحركات الاحتجاجية، فيما أسهم توثيق المواجهات عبر الهواتف المحمولة ومنصات التواصل الاجتماعي في نشر صورها وتوسيع الانتقادات الموجهة إلى الحكومة. وتتركز الأزمة حول مراجعة

موسكو تتهم الغرب بتوظيف «ستارلينك»**لإشعال الاحتجاجات**

وأوضح أن موسكو سعت إلى لفت انتباه المجتمع الدولي إلى القضية، فعمدت اجتماعاً لمجلس الأمن الدولي وفق «صيغة آريا»، وهي اجتماعات غير رسمية تُعقد بمبادرة من أحد أعضاء المجلس لمناقشة قضايا محددة وإثارة الاهتمام بها.



اتهم نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر أليخوف الدول الغربية باستخدام أنظمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية، مثل «ستارلينك»، للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية وتنسيق احتجاجات وصفها بغير القانونية. وقال أليخوف، في مقابلة مع وكالة «سبوتنيك» على هامش المنتدى الرقمي العالمي الثاني في موسكو، إن أنظمة الإنترنت الغربية العاملة عبر الأقمار الصناعية في المدار الأرضي المنخفض تُستخدم على نطاق واسع لتحقيق هذه الأهداف.

وأشار المسؤول الروسي إلى استيراد محطات استقبال الإنترنت عبر الأقمار الصناعية إلى دول نامية بصورة غير قانونية، واستخدامها في تنظيم الاحتجاجات وتنسيق التحركات الميدانية، معتبراً أن هذه الممارسات تثير مخاوف بشأن السيادة الوطنية والتدخل الخارجي.

غارات تستهدف صنعا وتعز؛ وإصابة ستة أطفال بانفجار لغم

السكان وممتلكاتهم، في ظل استمرار استهداف مناطق يمنية بالغارات والقصف. وفي سياق متصل، أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، أن عدد الغارات الجوية والصاروخية السعودية التي استهدفت المحافظات اليمنية تجاوزت ألفي غارة، وذلك خلال تصريح مساء يوم الأحد.

انفجار لغم داخل منزل في منطقة العفيرة بمديرية جبل حبشي في محافظة تعز. وأشارت الوكالة إلى أن الانفجار وقع قبل استكمال تطهير المنطقة وعودة الأهالي إليها، ما يُسلط الضوء على المخاطر التي قد تواجه المدنيين، ولا سيما الأطفال، في المناطق المتضررة من القصف. وتأتي هذه الحوادث وسط مخاوف على سلامة

غارات أخرى حثاً سكنياً في منطقة خط المطار بمديرية الثورة في صنعا، إضافة إلى مديرية همدان بمحافظة صنعا. وفي مدينة التربة بمديرية الشمالييتين في تعز، استهدفت غارة جوية مبنى سكنياً، ما أدى إلى أضرار مادية كبيرة. وفي حادثة منفصلة، أصيب ستة أطفال جراء

أفادت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» بأن غارات جوية سعودية استهدفت، فجر الإثنين ١٢ /٢٠٢٦م، مناطق في محافظتي صنعا وتعز، متسببة بأضرار مادية في مواقع سكنية، وفق مصادر محلية نقلت عنها الوكالة. وذكرت الوكالة أن غارتين استهدفتا طريق الزري في مديرية حيفان بمحافظة تعز، فيما طالت

